

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية العدد

مجال المكتبات والمعلومات من مجالات العلوم الاجتماعية التي تموج بالحركة دائماً وتعرض لتيارات كثيرة في المجتمع، وهذه التيارات تؤثر عليها وتوجهها إلى مسارات معينة، وكثيرة هي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتربوية التي أثرت تأثيراً جذرياً على هذا المجال إما سلباً أو إيجاباً، وهذا بالطبع يفرض على المتخصصين في المجال الانتباه التام وملاحظة كل ما يحدث، ثم محاولة الاستفادة منها لدعم وتطوير المجال.

ومنذ نحو نصف قرن اشتدت حدة هذه المؤشرات، خاصة الاقتصادية التي أثرت على كل المجتمعات ومؤسساته، والتكنولوجية التي فرضت أساليب عمل جديدة وإعادة تصميم برامج إعداد اختصاصيي المكتبات والمعلومات، وليس آخر هذه المؤشرات هو التغيير المناخي الذي فرض هو الآخر إعادة دراسة مبادئ تصميم المباني داخلياً وخارجياً، وأدى إلى هجرات جماعية للمواطنين من أماكن إلى أماكن وهذا بالطبع يؤثر على إعادة تصميم أساليب وسياسات الاختيار وتكوين المجموعات وتقديم الخدمات.

يظل الإعداد الأكاديمي والمهني هو الشغل الشاغل للقائمين على أقسام وبرامج المكتبات والمعلومات، وتظل مهام تطوير البرامج الملائمة لاحتياجات سوق العمل من اختصاصيي المعلومات والمكتبات من المهام الرئيسية لهم الآن، خاصة مع تداخل برامج الحاسبات والذكاء الاصطناعي في بعض جوانب عمل هؤلاء الاختصاصيين، وقلة فرص العمل للخريجين بفعل الضغوط الاقتصادية على مؤسسات المعلومات، ومن هنا ومن هذه النافذة اطرح سؤال أرجو أن نشارك جميعاً في دراسته أولاً ثم محاولة وضع تصورات مستقبلية له، السؤال هو: ما هو مستقبل أقسام وبرامج المكتبات والمعلومات بكليات الآداب بالجامعات المصرية؟ إن المسارات المستقبلية لهذه الأقسام والبرامج تبدو غامضة ولا أريد أن أقول في منتهى السلبية، وهناك بعض المؤشرات التي ظهرت في السنوات الأخيرة تجعل هذا المستقبل محفوف بالمخاطر، ولننظر إلى قلة إقبال الطلاب على برامج المرحلة الجامعية الأولى في معظم الأقسام، وغلغلق أقسام وبرامج أخرى في بعض الجامعات العربية المجاورة لنا، ونقل برامج أخرى إلى كليات الحاسب والذكاء الاصطناعي وإدارة الأعمال مما يطمس جوهر ومبادئ ومعالم برامج المكتبات والمعلومات، ناهيك عن قلة فرص العمل بسبب الاتجاه المجتمعي لعدم إيجاد وظائف جديدة

في القطاع الحكومي، ومعظم المكتبات ومراكز المعلومات تنتمي إلى هذا القطاع، وأخيرًا وليس آخر رفض قطاع الحاسبات والذكاء الاصطناعي في المجلس الأعلى للجامعات بمصر لأي برامج تقدمها أقسام المكتبات والمعلومات بها مقررات في اتجاه تكنولوجي معين بدعوى أن كليات الآداب وأقسامها ليس بها أعضاء هيئة تدريس يحملون شهادات جامعية تسمح لهم بتدريس هذه المقررات، وأن هذه المقررات هي جوهر الدراسة في هذا القطاع.

فالأمر جلل، ويستحق أن نبدأ دراسته بجدية، وأدعو إلى إعداد سلسلة دراسات منهجية تتناول المسارات المحتملة في مستقبل هذه الأقسام والبرامج، كما أدعو إلى عقد ملتقيات وفعاليات علمية قد تكون ندوات أو مؤتمرات على المستوى الوطني بل والعربي للاستعداد لهذا المستقبل.

يبدأ محتويات هذا العدد ببحث يتناول طرح جديد للتسويق وهو دور الاقتصاد الرقمي في تسويق خدمات المعلومات الرقمية للباحثة أمل المغربي من جامعة المنصورة، يليه بحث آخر جاء في موعده يتناول أحد أهم الأحداث التي أثرت على المكتبات الجامعية في الفترة الأخيرة، وهو وباء كورونا وكيف تعاملت المكتبات الجامعية معه للباحثة هبة خالد من جامعة قناة السويس، ثم بحثًا في موضوع جديد آخر وهو فهرسة المواد الثقافية (CCO) للباحثة نوال هلال، وبحث آخر عن تقييم مواقع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية للباحثة نجلاء فهيم، وأخيرًا بحث للباحثة بدر نور الدين عبد العزيز عن استخدام المعلومات الإحصائية في دعم اتخاذ القرار في مكتبات جامعة سوهاج.

نأمل أن يحوز العدد رضاء القارئ العزيز ونأمل أيضًا في تلقي أي مقترحات أو ملاحظات تساعدنا على تطوير الأعداد القادمة.

والله ولي التوفيق،،،،

رئيس التحرير

أ.د. أسامة السيد محمود علي

أستاذ المكتبات والمعلومات المتفرغ

كلية الآداب - جامعة القاهرة

usama.elsayed@gmail.com